الإعلام ودوره في نشر ثقافة الدولة
ثقافة أمن الدولة ودفاعها الوطني نموذجا

عبد المالك تكركارت
باحث بجامعة الجزائر3

مدخل:

الجزائر وعلى غرار جميع الدول، في إطار الفلسفة الخاصة بها في مجال أمن الدولة ودفاعها الوطني بنت جيشا للحفاظ على سلامتها في الداخل والخارج وللدفاع عن كيانها أرضا وشعبا، تحت اسم"**الجيش الوطني الشعبي**"وهي التسمية الرسمية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، وقد فضلت الدولةأن تقرن الإسم الرسمي لقواتها المسلحة بالصفة الوطنية والشعبيةأي أنه جيش**الوطن**، جيش **الشعب**.

المرجعية التاريخية، الإمتداد الشعبي والدستوريةالوطنية

الجيش الوطني الشعبي يستمد طاقته وقوته من مرجعية تاريخية وامتداد شعبي، فتاريخيا الجيش الجزائري ولد من رحم جيش التحرير الوطني[1] فهو قوة مشكلة بناء على تحوير وتحويل وتطوير جيش التحرير الوطني.

وشعبيا الجيش الوطني الشعبي، جزء لا يتجزأ من الشعب وهو المؤسسة المركزية للمجتمع[2]، جزء من جسد الأمة مندمج في حياتها، تركيبته من أبناء الشعب الذي ينتسب إليه بكل شرائحه، ويقوم بمهامه باسم الشعب ولصالح الشعب ودولته والشعب ملتف حوله.

الجيش الوطني الشعبي..جيش انتقل من جيش للتحرير إلى جيش للدفاع بصلاحيات ومهام دستورية، أثبت ولا يزال وفاءه لمنبته الشعبي وللقيم والمبادئ التي استلهمها عبر مراحل طويلة من عمق ثقافة وحضارة الأمة.[3]

الجزائر قامت بتضمين دساتيرها فقرات تنص على أهمية الجيش الوطني الشعبي في حياتها، وحرصت كل الحرص على إيراد هذه الفقرات في الديباجة والمتن معا، فالدساتير والمواثيق التي عرفتها الدولة الجزائرية، والمصادق عليها عن طريق التصويتات الاستفتائية، وكل واحد منها في سياقه الخاص، تؤكد على تمسك الجزائر بمبادئ الأمن والدفاع وضمانهما، وهو الموضوع المؤكد عليه وباستمرار في دساتير الدولة المختلفة... إنه مؤسسة لها مكانة هامة ومحورية في النص الدستوري ومعلوم ما للنص على الدفاع الوطني في

الوثيقة الدستورية من وقع وأهمية وتأثير وحساسية بل وقدسية، وإن كان الأمن والدفاع الوطني أكبر من أن ينص عليه دستوريا.

وكما لا يخفى على أحد، الدستور يشغل المرتبة الأعلى والبارزة، في النظام القانوني للدول، له قوة قانونية كبرى، فهو الوثيقة والقانون الأسمى في الدولة [4] والإطار العام الذي يحدد نظامها وحقوق مواطنيها والضابط لحركة الدولة ومؤسساتها والمصدر لتشريعها، أي بمعنى كافة القوانين التي تصدر في الدولة يجب أن تخضع له وتتلاءم معه من حيث الشكل والمضمون[5]، يعمل على صهر حياة المجتمع في قالب قانوني، ينظم العلاقات بين المؤسسات وبين المواطنين، ويحدد الاختصاصات..فهو المصدر الرئيسي لسياسة الأمة [6]وقوانين الدولة ويطلق عليه تسمية "أبو القوانين".

الجيش الوطني الشعبي مؤسسة دستورية ذو مسؤولية وطنية، يقوم بمهمة إستراتيجية، حساسة وحيوية، يسهر باسم الدولة الجزائرية ويحرص باسم الشعب الجزائري على الاضطلاع بمتطلبات الدفاع الوطني ومقتضيات أمن الدولة، إنه جيش جمهوري، لديه مهام واضحة ومحددة، مؤسسة كبيرة تبقى دون شك ركيزة متينة في الصرح المؤسساتي للدولة الجزائرية[7]، وهذا طبيعي قياسا مع الأمانة الملقاة على عاتقه وموازاة مع الأخذ بالعهد الذي قطعه والقسم الذي أداه أفراده واليمين كما هو معلوم عمل مقدس، لا يجوز الحنث بها، مستمدة من الدين، انتقلت إلى القوانين والدساتير الحديثة[8] **:" أقسم بالله العلي العظيم، وبكتابه الكريم أن أكون الخادم الوفي لبلدي أن أخلد تقاليد شهدائنا الأمجاد، أن أحترم القوانين والنظم، أن أكون صالحا في سلوكي، أن أحافظ على الأسرار التي أتعرف عليها أثناء القيام بوظائفي، وأن أصون المصالح العليا للأمة في كل الظروف".**

مفهوم الجزائر للدفاع في أعلى مستوياته، يكتسي طابع دفاعي محض وهذا بالدفاع على سلامة التراب الوطني بمختلف الأشكال والوسائل وعلى هذا الأساس طورت وتطور قدراتها الدفاعية حول مؤسسة الجيش الوطني الشعبي[9] وتسعى الجزائر لإنجاح مساعي وجهود تطوير قواتها المسلحة والارتقاء بها إلى ما يتساوق وعظمة مهامها الوطنية والدستورية وقداسة مسؤولياتها والوقوف إلى جانب الشعب والإصرار على تمتين أواصر هذا العمق الإستراتيجي والحيوي، من خلال تطابق أعمال الجيش الوطني الشعبي وجهوده وحسن أداء مهامه الوطنية مع المصالح العليا لهذا الشعب. [10]

تنص المادة الخامسة والعشرون (25) من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بأنه:"**تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية".**

قراءة تاريخ البلاد، أجمعت على أنه لا وجود للجزائر الدولة والشعب والتاريخ من دون مؤسسة عسكرية وأن غياب الدولة أو بقاءها مرهون بقوة الجيش منذ ما قبل التاريخ...صحيح أنـه من الصعب اختصار دولة بأكملها في مجرد مؤسسة، ولكن هذا القول مقبول لأن الاندماج بين الدولة والمؤسسة العسكرية حالة فريدة في الجزائر بالمقارنة مع التجارب البشرية الأخرى.
الجيش الوطني الشعبي في لحظة الاختيار الصعب ـ وفي معظم مراحل التاريخ ـ يختار الوطن والدولة عن التنظيم نفسه، إضافة لذلك فإنه لا توجد حدود فاصلة بين ما هو شعبي مدني وبين ما هو عسكري رسمي[11] أو بلغة الدكتور شاكر النابلسي بين أصحاب الخوذات والبزات وبين أصحاب الياقات والبذلات، بل هناك تحذير لتداخل العسكري بالمدني في حياة الشعب الجزائري وغدا الشعب ومؤسسته العسكرية شيئا واحدا ..إنها مؤسسة شعب بأكمله وليس فرد، فهي الملجأ والحماية، تحافظ على التوازن، لها الحضور في الميدان، تحظى بالاحترام الشعبي إلى درجة التقديس المواطني، فالله يسكن الشهداء فسيح جناته، والشعب يسكن قواته المسلحة فسيح قلبه، وهكذا بقى التقدير للجيش صافيا بغير شوائب ونقيا بغير رواسب.

برز دور المؤسسات العسكرية بعد رحيل الاستعمار وتركه لفراغ كبير، ملأته الجيوش[12]التي تعتبر القوة الوحيدة المنظمة، والأداة المفضلة التي تبنى بها الدولة الوطنية نفسها، إنه بذرة الدولة الجديدة[13] والتي تبرز كذلك في الحالات الحاسمة باعتبارها صمام الأمان، العمود الفقري للمجتمع، تمثل بوصلة الهوية الوطنية سواء من حيث الشكل أو الزي أو النشيد أو الممارسة.

مفهوم الدفاع الوطني في الأدبيات العسكرية تعبير عن مقدرة الأمة على تعبئة وحشد كل الطاقات الكفيلة بضمان أمن العباد وحماية البلاد[14]وهو ضرورة حياة ووجود وإن التفريط أو التهاون في تدعيمه مغامرة بالمصير الوطني كله.

الجيش الوطني الشعبي مؤسسة عسكرية، لها قوانينها، مبادؤهاومهامها، نظمها وأهدافها، له مهام ذات أبعاد مصيرية خولها له دستور الدولة، تنتظم حوله الطاقة الدفاعية للأمة، منتشر عبر الوطـن، بمختلف تشكيلاته ووحداته، مؤسسة محورية من مؤسسات الجمهورية، في خدمة الدولة لا في خدمة الأشخاص[15] وهو المنقذ دائما، فالظروف والأحوال يوما بعد يوم تبرز ذلك.

"إنه جيش جمهوري في خدمة المصالح الإستراتجية العليا للدولة والشعب يرابـط على تخوم الوطن الكبير، يراقب المداخل والفلول، ويعمرالصحاري والجبال، يحمي الحدود والمواطن، يساهم بفعالية في مشاريع التنمية الوطنية كبناء السدود وفي مقدمتهاالسد الأخضر العتيد ويعبد الطرقات ويمد الجسورويحمي ويحرس المطارات والمواقع الإقتصادية والإستراتيجية ويساهم في ترقية الحياة المدنية بمشاركته في التظاهرات العامة وأداء الإنتخاب، وما إليه من الأعمال التي تنسجم مع روح النص في مواثيق الدولة".[16]

المؤسسة العسكرية في قلب الأطماع القذرة والعواصف العاتية [17]، ُقد استهدفت مـرارا وتكرارا وتم التواطؤ والتآمر عليها، كما تتم محاولات للتسلق على أكتافها [18]، وكذلك يستغل الجيش في أغلب الأحيان من أجل ثقله ورمزيته.

ورغم كل هذه الحملات الشرسة، ورغم القيل والقال إلا أن الجيش بقي وسيبقى مؤسسة منسجمة وقوية، مؤسسة حيوية في حياة الأمة، تعيش في كنف الثقة والوئام، وفي إطار الالتئام والالتحام بين الشعب وجيشه، هاته العلاقة المتينة بين الجيش والمجتمع تشكل أساس استراتيجية الأمن والدفاع، وإن استهدافها بالتشكيك، يعني استهداف أمن الدولة ودفاعها الوطني، مما يعرض الانسجام الوطني للخطر والضرر.

إن مهمة الدفاع عن الأمة ليست مهمة تتكفل بها الجيوش وحدها، طبيعي أن واجب الدفاع الوطني يرتكز على الجيش الوطني الشعبي، الضّام لكل القوى الحية للأمـة ولكل قدراتها، ولكن على الأمة بمجملها، أن تدافع بنفسها على نفسها وهذه المفاهيم العصرية تبناها الجيش الوطني الشعبي وكيّفها لتلائم الظروف الخاصـة بالجزائر في بيئة دولية، حيث التغيرات الإستراتيجية تفرض مراجعات عميقة لمذاهب الدفاع وإعادة تحديد المخاطر.[19]

الجيش الوطني الشعبي إذن مؤسسة دستورية، يجسد الدولة بضمانه تنفيذ مهمة الدفاع الوطني[20]، يقوم بالدور المنوط به، والذي سبق له أن قام به،

والمحدد في الدستور، فمثل الجامعة، المدرسة، البنوك، وكل مؤسسات البلاد فإن الجيش الوطني الشعبي يقوم بدورخاص، محدد دستوريا، هذا الدور الذي لا يجب جهله أوإهماله، فعلا إن متطلبات المهمة العسكرية، وحتى مستلزمات الدفاع لها طابعها السري والتحفظي، بيد أنه لاينبغي أن يؤدي هذا في حالة ما إلى سوء فهم الجيش وكذلك بدرجة أقل إلى الميل لإصدار أحكام مسبقة ليس لها جذورفي الواقع الوطني والتي من شأنها أن تدفع إلى الإعتقاد بأن الجيش هوطبقة مغلقة غريبة خرساء، صماء، رغم أنها حاضرة في كل مكان وآن، تحرس المجتمع بعين لا تنام وهي بوتقة وحلقة مهمة في الميكانيزم الجمعي الوطني.

الجيش الوطني الشعبي يظل في إتصال بنيوي ويبقى الميكانيزم المتواصل، ومتغير الإرتباط ليس فقط بين المجتمع والدولة، ولكن أيضا بين ماهوداخلي وماهوخارجي [21]، تمتد جذوره إلى داخل البناء العميق للوطن وإلى داخل الأنا الجمعي التاريخي، لذلك فإن مهام الجيش تعتبرالركيزة الصلبة لسياسة الدفاع المسؤولة، التي يزكيها الإجماع الوطني، يمارس الجيش مهامه ويتحمل مسؤولياته، وفق مايمليه عليه ماضيه النبيل وتركيبته البشرية ومبادؤه الراسخة والواضحة التي لا يساور أي أحد الشك فيها.

لوسئل التاريخ لما تردد في الإجابة بأن الجيش الوطني الشعبي، كان دوما حاضرا بفعالية بين أحضان الشعب الجزائري خلال الفترات الحالكة والحرجة التي ألمت به، سواء كان ذلك من أجل الذود عن حياض الوطن وحماية سيادته أوخلال الكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد، فلم يتوان للإسراع نحوالميدان ليواسي الشعب في محنته..

أليس الجيش الوطني الشعبي وريثا شرعيا لجيش التحرير الوطني؟ **.....**

أليس الجيش الوطني الشعبي نابعا من صلب الشعب الجزائري؟**.....**

في الجزائر يعلمنا التاريخ من أقدمه إلى أحدثه، أن الإنسان الجزائري في قلب تصور روح الأمن والدفاع [22] وللإعلام الدور الكبير في بلورة هذه الروح.

مسيرة الجيش الوطني الشعبي منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، حافلة بالمواقف المبدئية والإنجازات الوطنية، بوصفه القوة الوحيدة المتناسقة والمنظمة، القادرة على أداء المهمات الصعبة، والقيام بواجبه في ظروف قاسية، تتميز بالتضحية ونكران الذات والسير على درب الشهداء، ويظل البوتقة التي تنصهر فيهاالروح الوطنية وتنعكس فيها القيم الأصيلة للشعب ويبقى رمزا لوحدة الأمة وحاميا لسيادة الشعب، فقد عمل طوال مسيرته وتاريخه بعزم

استمدّه من شعبه على خدمة الدولة والمجتمع ولا زال يواصل مسؤولياته وواجباته الوطنية في إطارها الدستوري.
كل هذا ينفي القيل والقال، التزييف والتشكيك في اهتمامات الجيش الحقيقية، ويثبت مصداقية الجيش، دستورية أعماله، فعالية مهامه ومجهوداته، شدة تماسكه المؤسسي وقوة اندماجه في الدولة الهيكلي وصلابة بنائه التنظيمي.

إعلام الجيش وجيش الإعلام

إذن من الواجب على وسائل الإعلام الوطنية أن تسهم، كل في مجال اختصاصها وفي حدود إمكانياتها، في إيصال منجزات الجيش ودحض كل الدعايات وضبط الاهتمامات الخبرية للصحافة الوطنية في المواضيع العسكرية وجعلها تتطابق مع العقيدة العسكرية الجزائرية في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع وتنسجم مع روح مبادئ الأمن وفلسفة الدفاع، وبهذا تكون الكتابة عن الجيش بمثابة ولادة لحوار بناء ومثمر بين الجيش والمؤسسات وبين الجيش والمجتمع.[23]
فالخبر العسكري ينبغي أن لا ينشر كما يريد الصحفي ولكن كما يقتضي تعزيز أمن الأمة ودفاع الدولة، وبما هوا لجيش، أهل له من ثناء وتنويه، وبما هو جدير به من عرفان وامتنان، ليبقى الجيش صرحا شامخا وحصنا منيعا في الذود عن حياض الوطن ومقدراته ومكتسباته ويبقى حيث تريده الأمة رمزا للولاء والتضحية والتفاني، وقوة منظمة، منضبطة، منسجمة وحتى لا يكون فريسة مستساغة للدعايات والإشاعات المعادية.
وهكذا يتم الاقتناع بمهام الجيوش وحجم الأعباء والتكاليف، الموجهة للإنفاق على الأسلحة والمعدات العسكرية والتي حتى لا تذكر في الحسابات القومية ولا تبلغ للبرلمانات وكذا تلبية بعض الاحتياجات"المعنوية"للمؤسسات العسكرية [24] في كنف ثقة الأمم ودعم الدول والتفاعل والتكامل بين المؤسسات العسكرية والإعلامية، وكما يقال لا يمكن الحفاظ على قدرة الجيوش القتالية وتدعيمها سوى بمعاملة الجيش بانتباه أكثر واهتمام أكبر وعناية أكثر وحب أكبر[25] وهذا أقل ما يقدم لأي جيش في العالم فالجيوش في العالم تتنسم مكانا مركزيا في تراث الأمم العسكري، باعتبارها الأداة الرئيسية للدفاع والذود عن الوطن وأهم وظيفة من وظائف الدولة والواجب المقدس للأمة.
الإعلام كأحد أدوات السياسة العامة للدولة، وسيلة لتحقيق وظائف الدولة، فالإعلام بأجهزته المسموعة والمقروءة والمرئية، وسيلة الجميع، ووظيفته

الرئيسة في جميع الأحوال، تحقيق الغايات المشروعة للجماهير من خلال تأثيره في رسم السياسات ووضع القرارات [26]، وباعتبار التنمية وأمن الدولة والدفاع الوطني غاية الجماهير وحاجتها، فعلى الإعلام تحقيق هذه الغاية وتلبية هذه الحاجة في حدود إمكانياته وفي نطاق اختصاصه لجذب الاهتمام بأهمية المؤسسة العسكرية وأنشطتها وإنجازاتها واستشعار هويتها لتكوين صورة إيجابية عنها، علما **أن** نجاح مؤسسة ما وفعاليتها في أداء وظيفتها وبلوغ أهدافها، يعتمد على قدرتها في الاتصال بجماهيرها.[27]

مما لا شك فيه أن الإعلام وسيلة، بينما التنمية والأمن والدفاع الوطني غاية، ومن هنا لا بد أن تخضع الوسيلة للغاية، وأن تكون امتدادا ودعما لنشاطاتها وقدراتها، لا أن تكون بديلا عن ذلك النشاط وتلك القدرات بمعنى تكملة لجهودها وتكاملا مع إستراتيجيتها.

من المعلوم أن لوسائل الإعلام الوطنية، عملية تأثيرية كبيرة تمارسها والمواد المطبوعة عامة تمتاز بقدرتها على نقل المعلومات كاملة في الزمان والمكان المناسبين، وهي الوحيدة من بين وسائل الاتصال التي تسمح للقارئ بالسيطرة على الوسيلة وظروف التعرض للرسالة الإعلامية وقراءتها أكثر من مرة وفي أي وقت يريد وخصوصا إذا أحسن تحريرها وإخراجها وهذا نظرا لمرونتها من حيث الحجم والشكل والظهور المنتظم وإمكان الاحتفاظ بها إن أراد، علاوة على أنها تسمح بتطوير الموضوع، كما أنها تساعد على تذكر المواد المعقدة والطويلة وتناسب الأذواق المختلفة والأعمار المختلفة وتعبر عن الاتجاهات المعقدة .

لقد أصبحت قراءة الصحف والمجلات أمرا يكاد يكون ضروريا لدى قطاع عريض من الجمهور، ومن مميزات الإعلام الصحفي الدورية والتكرار وسعة الانتشار ورخص التكاليف ومن عيوب الإعلام الصحفي أنه يحتاج لكي يستفاد منه إلى معرفة القراءة والكتابة، فضلا على أن الكثير من القراء لا يقرؤون إلا العناوين وبعض المقدمات القصيرة أي يتصفحون.[28]

إن أهمية الإعلام والاتصال أمر مؤكد، ولا مجال للشك في ذلك، وما يزيد تأكيد ذلك هو إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمكتب متخصص أطلق عليه تسمية "مكتب التأثير الاستراتيجي"[29] أو مكتب التضليل كما يسميه معارضوه، هذا المكتب الذي أحدثه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي، يهدف إلى تسيير العلاقات الدولية بالإعلام وذلك باستهداف صانعي القرارات وراسمي السياسات بالمعلومات وحمولتها الرمزية، والدعم السري للكتاب

والصحفيين والنقاد الإعلاميين[30] في غرف أخبار كبرى الجرائد والمجلات والقنوات والمواقع الإعلامية وفي الكواليس فالاتصال أكبر تأثيرا وأكثر حضورا وأوسع انتشارا والأسرع توصيلا وتبليغا والأخطر نفوذا.

وهكذا وبالمختصر المفيد فالاهتمام الإعلامي بالخبر العسكري ذو تأثير كبير من خلال مرافقة الكاميرا للمدفعية والقلم للبندقية وهذا ليس لتوثيق العمليات العسكرية ميدانيا فحسب ولكن لإدارة العمليات النفسية والإعلامية وكذا تخليد تضحيات القوات والرفع في زمن السلم والحرب للمعنويات والقضاء على الهوة بين قيم المجتمع العسكري من طاعة، انضباط، قوة وحرب وقيم المجتمع المدني من حرية، ديمقراطية، مساواة وسلام وكذلك لرسم الصورة الذهنية الإيجابية، دون نشر المعلومات السرية والسلبية، ولا يخفى على أحد أن المعلومات مصدر قوة [31]، علما أن إعلام المجتمع بالأخبار العسكرية ضرورة من ضرورات الأمن والدفاع ولكن دون الإخلال بالقاعدة الأمنية ومبدأ السرية وهذا ما ذهب إليه الأستاذ بن الزاوي عبد السلام في دراسة حول الإعلام والسياسة الخارجية حيث اعتبر وسائل الإعلام أداة من أدوات الدولة تدافع بها عن مصالحها على الساحة الوطنية والدولية [32] وما يؤكده أيضا فلاسفة الأمن والسرية، في زمن الأقمار الصناعية وأجهزة التجسس الإلكترونية.

وبهذا فالإعلام العسكري يثير جدلا دستوريا وفقهيا، يتعلق بكيفية التوفيق بين أمرين:**أولا** سرية عمليات وأمن معلومات الجيش و**ثانيا** حق المواطن في الإعلام، فالشؤون الدفاعية لا تخص العسكريين وحدهم، بل تخص الجميع ولكن ينبغي هنا التوفيق بين حق الوطن وواجب المواطن بصدق وأمانة وكذا بين السرية بالقدر المطلوب حقا لاعتبارات أمنية وضرورة إتاحة الفرصة للشعب للوقوف على كل ما يهمه الوقوف عليه من شؤون الدفاع وأن يكون الصحفي مؤتمنا على الدفاع الوطني، وأن يميز بين الخبر العسكري والمعلومة العسكرية وشتان بين ماهو خبر ومعلومة عسكرية.

الإعلام العسكري كأحد الفروع المتخصصة للإعلام الشامل، أصبح يمثل ركيزة هامة من ركائز بناء الأمن الوطني للدولة، بل وأصبح المرآة التي يرى فيها المواطن جيشه وما يدور داخله وبشكل موضوعي، ويتعرف على طبيعة الدور الذي تؤديه قواته المسلحة سلماً أو حرباً من أجل دعم التنمية الوطنية وقت السلم، ومن أجل الدفاع عن التراب الوطني وقت الحرب، وبهذا يتدعّم وعي المواطنين بمسؤولياتهم ويرتبط الإنسان الفرد بحركة المجتمع كلها

ويشعر الجميع بالمسؤولية، وتُنمّى اليقظة المواطنية بشرط حسن اختيار الموضوع الاتصالي واللحظات السيكولوجية لتقديم المادة الإعلامية.[33]

وللإعلام العسكري كذلك دور فعال يقوم به، يتوجه فيه للقوات المسلحة وللأمة، يؤكد من خلاله على الانتماء الوطني، وعلى دوره في الدفاع عن الدولة؛ فالإعلام العسكري من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعبرها، يستطيع أن يسهم في إعداد الدولة والأمة للدفاع، وهذا بالتأكيد على أهمية بناء جيش قادر على مواجهة التهديدات المختلفة، بل والتأكيد على أهمية وجود حجم متوازن من القوات كماً ونوعاً لتحقيق الدفاع، كما يمكن توظيف جهود إبراز القدرات العسكرية والكفاءة القتالية؛ حتى يتعرف المواطنون على قدرات قواتهم المسلحة وإنجازاتها الميدانية ورفع الروح المعنوية علما أن المعنويات في زمن السلم والحرب هي قيمة الدفاع الوطني ووطنية الجنود وقدرة الصمود وروح القوات[34]، وكذا جذب اهتمام الصحافة بالجيش لتؤدي رسالتها الصحافية في نشر الأخبار المتعلقة بالمنجزات التي يحققها الجيش، نشر مقالات تكتبها أقلام عسكرية أو مدنية وفي رفع المعنويات والدفع بالسلطات إلى مضاعفة الجهود في سبيل تحديث الجيش وتقويته وتطويره حتى يكون قادرا على حماية الوطن والذود عنه، وكذا العمل على تغيير النظرة السلبية إلى العسكري كرجل جاف الطباع، لا يعرف سوى الغطرسة بالقوة، ولا يفهم من اللغة إلا لغة المدفع والرشاش، بالرغم من أن هذه اللغة إذا نطقت بلسان الوطن والمواطن، كانت لغة الحرية والسلام.[35]

إن دور الإعلام العسكري عموما لا يقتصر على زمن السلم، بل يمتد دوره إلى زمن الحرب كذلك ويتحول إلى إعلام حربي، فالحرب ترتبط بالحاجة إلى الأمن الذي يتصدر الدوافع والحاجات الإنسانية، وبذلك تثير حركتها وتطورها ونتائجها مراكز الاهتمام الجمعي في الدولة، بجانب الاهتمام العام، فيدفع ذلك إلى البحث عن أدوات ووسائل المعرفة الخاصة بالاقتراب من حركة القوات وتطور المعارك، فيؤدى ذلك إلى نشاط الإعلام من أجل تأدية دوره الحربي، أما وقت السلم فيتطلب ذلك إستراتيجية خاصة تعكس، استعداد القوات المسلحة لحماية وتأمين الدولة والشعب، ويعكس ذلك انتماء تلك القوات لوطنها، ويُعطي صورة القدوة والمثل للشباب في سن التجنيد ويحفزهم على التقدم للجندية والعسكرية مثلا في الثقافة والتراث الشعبي في المناسبات والأعياد يتم شراء اللعب والبزات العسكرية للأولاد [36] مما يؤكد الدعم والتأييد والتبجيل

والتمجيد الذي تحظى به المؤسسة العسكرية في الثقافة المجتمعية والتي لا تتغير بتغير الحكومات والأنظمة والدساتير.
ومع تطور وسائل وأدوات الحرب وازدياد مدى الأسلحة وإمكانياتها الرهيبة، لم يعد مسرح العمليات مقتصراً على رقعة محدودة من الأرض، بل أصبح يشمل جميع أراضي الدولة، مما أدى بالتبعية إلى اشتراك الشعب بكافة طوائفه في إعداد الدولة للحرب وإعداد نفسه لمواجهة متطلبات الظروف غير العادية، وعليه فمن الضروري إعادة بناء الإعلام وتحويله إلى إعلام محارب، مكافح، قادر على تغيير أساليب الصراع والصمود بدون انقطاع ولتدعيم الجبهة، فالإعلام العسكري يعمل بالموازاة مع الإعداد العسكري وجنبا إلى جنب مع قوى الدولة الأخرى، كل في قطاعه على تدعيم المفاهيم التالية:

- الجيش هو جزء لا يتجزأ من الكيان التنظيمي للدولة، له مهام وأهداف خاصة، وهذه المهام والأهداف تتطلب دعماً خاصاً، ليس من الجائز أن يكون محلاً للمقارنة أو المفاضلة، فالإعداد للقتال هو جزء أساسي من عملية القتال ذاتها، وهذا الدعم لا يرتبط بمرحلة بذاتها ولكنه مطلب دائم للوطن والشعب.
- إن مهمة القتال تفوق ما عداها من مهام، يعتز بها أفراد القوات المسلحة ويفخرون للقيام بها وتحقيق نتائج إيجابية لوطنهم.
- إن تدخل القوات المسلحة بالمشاركة في الأعمال المدنية ليس من مهامها الأساسية، ولكنه مطلب وطني مرهون بتجاوز الصعوبات أو تخفيف المشكلات التي تعاني منها الدولة في قطاع من القطاعات فالقوات المسلحة ليست للحرب فقط، وإنما هي أيضا للسلام والتنمية وحتى الخدمات المدنية وهي تتقدم لتقتحم مشكلات الوطن، تنشئ الجسور والطرقات عمليات تخطف الأنظار وتنتزع التصفيق.
- إن ما تقدمه الدولة إلى أفراد القوات المسلحة، يأتي في إطار جسامة المهام الموكولة إليهم في زمن الحرب من أجل تحقيق الأهداف القتالية.

ومن الواضح أن الإعلام العسكري من خلال تنفيذ دوره المتعدد الأهداف، يستطيع أن يلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمن الوطني للدولة بإسهامه في بناء المواطن وفي إعداد الشعب للدفاع من خلال تعريفه بأهداف الحرب، وشرح أبعاد قضية الصراع، وغرس روح التضحية والبذل، والتهيئة النفسية والمعنوية، وخلق روح الانتماء للوطن ومن ثم المساعدة في تكوين الكيان الحربي للدولة.

معلوم ما للإعلام، تلفزيا كان أو إذاعيا أو مكتوبا من أهمية كبيرة في بلورة ورسم الصورة العامة، الصورة الذهنية للهيئات والمؤسسات، ويزداد الإعلام أهمية في المجال العسكري الذي يغطي ويتناول ويعالج أخبار القوات المسلحة للدول والشعوب، أخبار الجيوش، أخبار المؤسسات العسكرية، فهو إعلام عن هيئة إستراتيجية، إعلام عن مؤسسة حساسة، إعلام دقيق وإستراتيجي، وعليه فالإعلام عن الجيوش هو ذلك الإعلام الذي تقوم عبره ومن خلاله القوات المسلحة بعملية الإعلام والاتصال بينها وبين محيطها، وفيه يتم تأطير الخبر العسكري ومنع التسريبات إلى الصحافة ويكون على أساس إستراتيجية محكمة ومنظمة للتغطية الجيدة لأخبار الجيوش التي ليست كأخبار غيرها، وذلك لتحسين صورة المؤسسة العسكرية ومواجهة الإعلام المناوئ والتصدي للإستراتيجيات الإعلامية المضادة وتصحيح المفاهيم الخاطئة والتسلح بأقصى درجات اليقظة والتعبئة وإبراز استعداد القوات المسلحة للوقوف أمام أكبر المهمات وأحرج الأحوال، وتدعيم الرابطة أو الصلة "جيش – أمة" ونشر ثقافة المواطنة والتي تأتي على رأسها ثقافة الأمن والدفاع والتي هي بدورها جزء لا يتجزأ من ثقافة الدولة، باعتبار الدولة هي المؤسسة العليا الكبرى التي تضم جميع المؤسسات المساعدة وثقافة الدولة هي المصب لكل الثقافات الفرعية.[37]

إن موضوع التغطية الإعلامية لأخبار الجيش، لا يتعلق بمستوى الكم، بقدر ما يتعلق الأمر بطبيعة التغطية نفسها، ومستوى معالجتها للأخبار العسكرية شكلا ومضمونا فمن أكبر الأخطاء الاعتقاد **أولا** بأن كبر حجم المواد الإعلامية، يعني نجاح برامج ومؤسسات، فالأهم من ذلك هو مضمون ما تنشر وأهميته والقدرة التأثيرية لوسائل الإعلام التي نشرته أو أذاعته، وعدد المستقبلين فعلا وطبيعتهم وقوة تأثيرهم في المجتمع وتأثير المضمون المنشور على الجمهور، و**ثانيها** الاعتقاد بأن عدد القراء أو المشاهدين أو المستمعين دليل على نجاح البرامج والأنشطة فالأهم من ذلك هو النتائج التي تحققت من تعرض هذا العدد للرسالة الإعلامية و**ثالثها** اعتبار الناتج الإعلامي دليل على كفاءة الأنشطة الإعلامية والنظر إلى تعليقات وسائل الإعلام على أنها دليل على نجاح وفعالية البرامج والأنشطة الإعلامية علما أنه تم تسجيل نقص كبير في ميدان التغطية الإعلامية لنشاطات لجيش، خاصة على الصعيد النوعي، وذلك بسبب عدم تخصص أولئك الذين يقومون بهذه المهمة في الجرائد الوطنية، وعلى كل فالتعامل الإعلامي مع الخبر العسكري يجب أن تكون له خصوصيته لأن

ارتباط الخبر العسكري بأمن الدولة ودفاعها الوطني يتطلب خصوصية تناوله ومعالجته، ولهذا فإن ضمان تغطية إعلامية ملائمة ومناسبة لأخبار الجيوش أمر أكثر من ضروري، إعلام يوازن بين حق المواطن في الإعلام وحق الجيوش في التحفظ والسرية، وحق المواطن في الحماية والأمن، إعلام يميز بين إفشاء الأسرار ونشر الأخبار، إعلام يجعل من التناول الإعلامي لنشاط المؤسسة العسكرية يحسن صورتها ويطور علاقاتها وتعاملاتها.

إذن في إطار الحديث عن الإعلامات العسكرية وأهميتها الإستراتيجية لدرجة اعتبارها في العصر الحديث ضمن منظومات التسليح والتسلح، وأرمادة وترسانة من الأسلحة، تستخلص الدراسة وتقترح ما يلي:

- استشعار ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في الإعلامات العسكرية وكيفيات الممارسة والتطبيق في إطار القانون.
- أهمية التزام المؤسسات الإعلامية بالنصوص القانونية في تغطيتها لأنشطة الجيوش وتفادي تناول الخبر العسكري من منظور السبق الصحفي والإثارة والتميز والخصوصية وأهمية التمييز بين الخبر والسر العسكري لتفادي الاستغلال المعادي استخباراتيا وجوسسة.
- استشعار ضرورة العمل على تكوين الصحفيين في فنيات وتقنيات التحرير الإعلامي للخبر العسكري.
- تنظيم احتفالية أو جائزة أو مسابقة على شكل لقاء إعلامي لتكريم أحسن صياغة أو تحرير أو معالجة أو تغطية أو تناول لموضوع عسكري، وجعل المناسبة فرصة لنسج وربط علاقات إعلامية طيبة مع الصحافة ونشر فنيات التحرير الإعلامي العسكري على أسس ملائمة ومناسبة للجيش.
- أهمية إثراء النصوص القانونية المتعلقة بالإعلام العسكري، وأهمية إحداث مدونة أو ميثاق للإعلام العسكري ليكون دليلا مرشدا للصحفيين.

هوامش الدراس:

[1]- نزارخالد "على الجبهة المصرية" تقديم أحمد بن بيتور، ترجمة مصطفى فرحات منشورات ألفا ط1 الجزائر2010ص.23

[2]بن خرف الله الطاهر"النخبة الحاكمة في الجزائر 62-89 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية"ج2 ط1، دار هومة 2007 ص.92

[3] مساعدية محمد شريف "رسالة رئيس مجلس الأمة في الأيام البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني "أيام11و12نوفمبر2001 تنظيم لجنة الدفاع الوطني المدرسة الوطنية للإدارة، ج1، ط2، ص23.

[4] عمر سعد الله وبوكرا إدريس "موسوعة الدساتير العربية "دار هومة ط1الجزء1، 2008 ص7 بتصرف

[5] مجدوب محمد "الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي "سلسلة زدني علما منشورات عويدات بيروت، باريس ط1 1980ص50.

[6] بن خرف الله الطاهر " النخبة الحاكمة في الجزائر 62-89 ج1 مرجع سابق ص140

[7]العماري محمد " الأمر اليومي لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي " مجلة"الجيش " العدد 493 أوت 2004ص01

[8]بريك الطاهر " نصوص القسم المؤداة من طرف موظفي الدولة قبل مباشرة أعمالهم" د ط، دار الهدى2008ص.4

[9]بسايح محمد أحمد " تنظيم وزارة الدفاع الوطني " مداخلة الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني"تنظيم لجنة الدفاع الوطني مجلس الأمة، الجزائر، أيام11و12و13أكتوبر2003ص2.

[10] أحمد قايد صالح" مداخلة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بمناسبة حفل تخرج الدفعات بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة يوم 29جوان 2010 " منشورة بمجلة " الجيش" العدد564 جويلية2010 ص20(الكلمة منشورة في جريدة"البلاد" العدد3229 مؤرخ في 2010/07/01).

[11] خالد عمر بن ققة "المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية " منشورات مؤسسة الشروق للإعلام والنشر فيفري 2000 ط1 الجزائر من ص 18إلى21 بتصرف.

[12]شاكر النابلسي "صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام 48-00، "المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003 ص22.

[13]إلياس بوكراع "مقاربة سوسيولوجية لتاريخ الجيش الجزائري" محاضرة الأيام البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني ج1، ط2، بتاريخ 11و12نوفمبر2001 المدرسة الوطنية للإدارة، تنظيم لجنة الدفاع الوطني ص 71.ا

[14]عبد الحميد برشيش "الإطار القانوني للدفاع الوطني " مجلة" الجيش " ديسمبر 2003 العدد485الجزائر من ص 25إلى ص30 بتصرف.

[15] بن حمودة بوعلام "المواطنة والسلطة "دار الأمة ط1، 2006 الجزائر ص 58

[16]بوتفليقة عبد العزيز "خطاب رئيس الجمهورية خلال حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة بوزارة الدفاع الوطني بتاريخ4 جويلية 2000 " جريدة "المساء" عدد989مؤرخ في 5جويلية 2000 ص4-5

[17] أنور مالك " المخابرات المغربية وحروبها السرية على الجزائر" جريدة "الشروق "العدد3083 مؤرخ في 13أكتوبر2010 الحلقة 11ص 11.

[18]شاكر النابلسي، مرجع سابق ص 147.

[19]بن حواء سليم "أي جيش وأي ديمقراطية " مجلة الجيش عدد خاص 340 الجزائر نوفمبر 1991 ص11. (المقال منشور في جريدة الوطن بتاريخ 1991/09/10).

[20] بوسيس عمار" دور القانون في إدارة المؤسسة العسكرية"مجلة "المدرسة العليا الحربية"العدد02 جوان2009 ص.43

[21] أحمد عبد الله وآخرون"الجيش والديموقراطية في مصر"، دار سينا للنشرط1، 1990 القاهرة ص .51

[22] التحرير مجلة"الجيش " صادرة عن الجيش الوطني الشعبي، العدد462، جانفي2002 الجزائر ص3

[23] قنايزية عبد المالك" حرب أكتوبر1973 الوحدات الجزائرية في الشرق الأوسط " تقديم محمد الصالح دمبري، الطباعة الشعبية للجيش طبعة جويلية 2010ص14 .

[24] مجدي حماد" العسكريون العرب وقضية الوحدة " مركز دراسات الوحدة العربية ط1بيروت يونيو1987 ص.193

[25] يوري كورا بليوف "لنين باني القوات المسلحة في الإتحاد السوفياتي ومؤسس العلم العسكري السوفياتي " المكتبة العسكرية دار التقدم موسكو 1976 ص162 .

[26] محمد الجمال"الإعلام العربي المشترك" مركز دراسات الوحدة العربية ط2 نوفمبر1986 بيروت ص.26

[27] المرجع نفسه ص 26.

[28] حامد عبد السلام زهران "علم النفس الإجتماعي" ط4 عالم الكتب القاهرة ص306.

[29] حمدي أحمد " إرهاب التضليل في مقابل تضليل الارهاب" جريدة الشروق اليومي، العدد 402 بتاريخ 2002.03.02 ص15.

[30] عبد المقصود صلاح "سلاح الكلمة في مواجهة حرب الجيوش" دط، ماركفليد، دارالخلدونية المنظور السياسي للدراسات والإستشارات، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية الجزائر 2003، ص.24

[31] شاكر النابلسي مرجع سابق ص90

[32] Benzaoui ،A. " communication internationale ou communication globale " revue Algérienne de communication ،éditée par l'institut des sciences de l'information et de la communication ،université d'Alger N°10 hiver 1995.p.09

[33] حامد عبد السلام زهران مرجع سابق ص.25

[34]المرجع نفسه ص.110

[35]الأشول ناجي علي "الجيش والحركة الوطنية في اليمن 19-69 دراسة تاريخية عسكرية " ط3، دائرة التوجيه المعنوي، الجيش اليمني، 2005 اليمن ص.308

[36] شاكر النابلسي، مرجع سابق ص.98

[37] مقابلة علمية مع السيد حسين شرحبيل، مدير المدرسة الوطنية للإدارة بتاريخ17فيفري 2011 على الساعة 14:15 بمقر المدرسة الجزائر.